تنويع قطاع الطاقة التقليدي بين الفرص والتحديات

د.سعودي محمد
جامعة المدية

ملخص:

لعب الإطار الفكري المنظم لقطاع الطاقة التقليدي في الجزائر دورا مهما في عدم تنوعه خاصة من ناحية التركيز على مفهوم اللاّتوازن كآلية لتحقيق الأهداف ،ومن ثم الاعتماد على القطاع كمصدر رئيسي لتراكم رأس المال ،وهو ما جعل القطاع يعرف عدة صعوبات أهمها ارتفاع الطلب الداخلي على منتجات القطاع صاحبه عجز في توفير بعض المنتجات مما ساهم في ارتفاع الواردات المرتبطة بها ،فضلا عن المنافسة الدولية الشديدة مما جعل المحافظة على المواقع السابقة في بعض الاسواق امرا بالغ الصعوبة ،ولتجاوز هذه التحديات تقترح ورقة العمل هذه عدة آفاق للقطاع في سبيل تحقيق التنوع منها :تثمين الموارد الموجودة من خلال رفع حجم التصنيع المرتبط بالقطاع خاصة في جانب المشتقات النفطية وغيرها من المنتجات التي يملك فيها القطاع ميزة نسبية ،إضافة غلى تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية لتجنب الاستنفاذ المفرط للموارد المتاحة من النفط والغاز الطبيعي،مع التركيز على الاستثمار الخاص من قبل الرأسمال الوطني كبديل للتمويل العمومي لكن في ظرف لا يعكس حالة إحلال الواردات لإتاحة الفرصة لأكبر حجم من المنافسة في هذا المجال.

Abstract:

This paper seeks to identify ways of diversifying traditional energy sector through the diagnosis of the obstacles and opportunities as the most important Blocker is the idea of imbalance prevailing in the sector and consequent about the imbalance in the demand generated by height in imports, in addition to the loss of several foreign markets. The opportunity lies in the increasing industrialization in the In the conventional energy sector as well as the diversification of power generation Funding sources, Local private funding proposal for a national capital.

المقدمة

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع الطاقة التقليدية من أجل تحسين ظروفها التنموية ،وظهر ذلك منذ المراحل الأولى بداية بالمخططات التنموية خلال الفترة 1989/1965 والتي مثل فيها قطاع المحروقات مصدر التراكم الأول لرأس المال ،بالإضافة إلى تحوله إلى مجال خصب لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق تأميم هذا القطاع ،غير أنه سرعان ما تم التراجع عن هذه الإجراءات بعد الصدمة البترولية السلبية في منتصف الثمانيات وتم فتح المجال للشركاء الأجانب للعمل مجددا في الجزائر ،مع عدم تغير أي شيء من حيث الاعتماد على هذا القطاع كمصدر رئيسي للتمويل رغم ما يتصف به من حساسية شديدة للمتغيرات الخارجية ،مع عودة

الأسعار من جديد للإرتفاع بداية من سنوات الألفين وحدوث الصدمة النفطية الموجبة واستمرارها لأكثر من عشر سنوات ،كل هذه الأمور عززت من سياسة التواكل على هذا القطاع لتمويل الاستثمارات العمومية وسرعان ما جاءت فترة تراجع الأسعار ليوجه الجميع الانتقاد للإعتماد المفرط على الإيرادات من النفط والدعوة إلى ضرورة التوجه إلى قطاعات أخرى بديلة تمكن الاقتصاد الجزائري من تجنب هزات تراجع الأسعار ،وإن كنا هنا نؤكد على أن تنويع الإقتصاد أمر ضروري وحتمى غير أننا سنطرح إشكالية أخري وهي :**هل يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر قطاعا متنوعا ؟أم أنه هو نفسه مبني على فروع معينة مع تهميش باقى الفروع ؟.**

للإجابة على هذا التساؤل سنعمل خلال مقالنا هذاعلى توضيح أسباب عدم تنوع القطاع الطاقة التقليدي ثم تحديد التحديات وتقديم الفرص المتاحة .

أولا :أسباب عدم تنوع قطاع الطاقة التقليدي في الجزائر :

من أجل تشخيص أفضل لأسباب عدم التنوع في قطاع الطاقة التقليدي في الجزائر علينا أولا معرفة مراحل تطور القطاع الطاقة التقليدي في الجزائر ولكن ليس من منظور تاريخي بل من حيث التوجه الفكري الذي نضم تطور هذا القطاع نظرا لكونه جزءا لا يتجزأ من المنظومة الصناعية والتى أطرتها في الجزائر عدة توجهات لعل أهمها ما تم تنفيذه خلال مرحلة التخطيط الإقتصادي خاصة وأن معظم شركات الطاقة العمومية ظهرت خلال هذه المرحلة وهنا لابد أن نتتبع فكرة هل فعلا تخلص قطاع الطاقة التقليدي من التشوهات التى عرفها نتيجة تطبيق سياسة التخطيط خاصة من جانب اللاآتوازن بين القطاعات وبين الفروع وبين الشعب أم أنه لا يزال إلى يومنا هذا يعانى من هذه المشكلة والتى تعتبر أهم عنصر كابح لتنوعه.

أ–تشخيص قطاع الطاقة التقليدي في الجزائر من حيث الإطار الفكري المنظم له :

يعتمد هذا التشخيص على مرحلتين هما :مرحلة اللاآتوازن ومرحلة التوازن و فيمايلي سنوضح كلا منهما :

أ–1:مرحلة اللاآتوازن :

ظهرت فكرة اللاآتوازن[1] ضمن نموذج الصناعات المصنعة[2] المطبق خلال الفترة 1979/1965 حيث يعتبر قطاع الطاقة بشقيه المحروقات و البتروكيمياء أحد أهم أقطاب النمو التى قامت عليها سياسة التصنيع هذه ،غير أن إن نموذج الصناعات المصنعة هو غير متوازن في جميع مستوياته الكلية ،من حيث إعطاء الأولوية للقطاع الصناعى على باقى القطاعات خاصة القطاع الفلاحى ،أو على المستويات الجزئية من حيث الفروع والشعب داخل كل قطاع بحد ذاته والجدول التالى يوضح ذلك : **الجدول رقم 01:يوضح اللاآتوازن في التمويل ضمن المخططات التنموية 1978/1967**

المصدر:عبد اللطيف بن أشنهو،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر1982،ص84،بتصرف من الباحث.

✓ حجم الاستثمار في قطاع المحروقات المرتفع جدا متجاوزا نسبة 40 %في كل البرامج مما يعكس الرغبة في رفع قدرات التمويل للاقتصاد الجزائري من خلال صادرات قطاع المحروقات ،خاصة بعد

	1969-1967			1973-1970			1977-1974			1978		
	المبلغ مليارد	% الكلي	%الصناعة	المبلغ مليارد	% الكلي	% الصناعة	المبلغ مليارد	% الكلي	% الصناعة	المبلغ مليارد	% الكلي	% الصناعة
المحروقات	2.7	28	50	9.8	27	47.11	36	30	48.51	14.7	28	45.23
السلع الوسيطية و المعدات	2.2	22	40.70	9.7	27	46.63	33	29.8	44.47	13.6	26.2	41.84
السلع الاستهلاكية	0.45	6	8.3	1.3	3	6.25	5	4.3	6.7	4	7.6	12.30
المجموع	5.4	56	100	20.8	57	100	74.2	64.1	100	32.5	61.8	100

تأميم القطاع سنة 1971 مما زاد من أعباء الاستثمار لشركة سونطراك من جهة ،وعمق تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات كمصدر رئيسي لإحداث التراكم في رأس المال الذي تحتاجه العملية التنموية .

إذن يظهر لنا اللاآتوازن العام قي هذا النموذج وتوجيه القوة الدافعة مجسدة في البرامج التنموية من خلال نسبة القطاع الصناعي من مجموع الاستثمارات وكذا اللاآتوازن القطاعي من خلال استحواذ أقطاب النمو (محروقات ،السلع الوسيطية والمعدات) على أكثر من 90 %من استثمارات القطاع الصناعي و تهميش قطاع السلع الاستهلاكية ولكن إذا عمقنا التشخيص نلاحظ أن اللاآتوازن يمتد إلى القطاعات في حد ذاتها من خلال إعطاء الاولوية لفروع و تهميش فروع أخرى

والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 02:بنية الاستثمارات المنفذة ضمن قطاع المحروقات

فروع النشاط	1973-1967	1978 -1974
التنقيب	17.7	10
التنمية	24.1	33.6
مد الأنابيب	20.4	9.6
التكرير	4.4	4.9
الأسمدة	6.9	3.1
البتروكيماويات	1.5	3.5
البلاستيك	0.8	2.2
الغاز الطبيعي المميع	8.7	14.2
التوزيع	1.9	3.6

الشكل **01**:بنية مجموع الاستثمارات من **1978/1967**

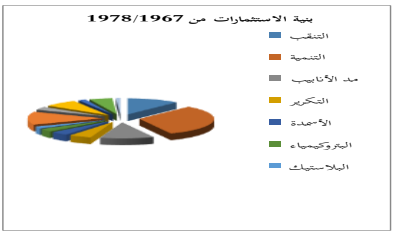

الوسائل الخاصة	5.8	7.8
شركات فرعية	1.1	1.9
تنمية المقر الرئيسي	6.7	4.6
وحدات منتجة	-	1
المجموع	%100	%100

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو ،مرجع سابق الذكر ،ص 90

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المرجع:عبد اللطيف بن أشنهوا ،مرجع سابق الذكر ،ص 90.

من خلال الجدول يتضح أنه في قطاع المحروقات وخلال الفترة 1979/1967 استحوذ فرع التنقيب والتنمية ومد الأنابيب والغاز الطبيعي المميع على أكثر من 70 % من مجموع الاستثمارات الموجهة للقطاع في حين همش قطاع فرع التكرير والأسمدة و البتروكيمياء والبلاستيك رغم أن هذه الفروع هي جزء مهم من فكرة أقطاب النمو لأنها تمثل قطاع البتر وكيمياء أي قدرة قطاع المحروقات ممثلة في شركة سونطراك على التصنيع ،إذن ضمن قطاع المحروقات تم الاستثمار في مجال إنتاج البترول الخام ونقله وتصديره بدل الاستثمار في قطاع البتر وكيمياء الذي له آثار محرضة على باقي القطاعات خاصة الزراعى ،مما سيكون له انعكاس سلبى مستقبلا على هذا القطاع[3].

أ-2:مرحلة التنظيم و إعادة التوازن :

نظرا للإختلالات الكبيرة التى عرفها تنفيذ نموذج الصناعات المصنعة على مستوى القطاع الصناعى في البرامج السابقة كان لابد من إعادة النظر في النموذج بحد ذاته من حيث فكرة اللاتوازن المبالغ فيها والتى عرف تنفيذها عدة انحرافات إضافة إلى ضرورة التحكم في المؤسسات العمومية من خلال المعايير الاقتصادية ،حتى وإن اختلفت عن المعايير التى حددها G.Destanne de Bernis [4]في نموذجه ولكنها عموما ستسمح للمؤسسات الصناعية بمواصلة العمل دون الحاجة للخزينة العمومية عن طريق الاستقلالية التى ستتحصل عليها بالتدريج من خلال عملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية لهذه المؤسسات ،حيث يمكن اعتبار هذا الإجراء أول إصلاح ذاتى فعلى يمارس في الاقتصاد الجزائري لهذا نطلق عليه تسميت الجيل الأول من الإصلاحات تلتها مرحلة الإصلاحات الإقتصادية و ما ميزها من تحول إلى اقتصاد السوق [5]،وقطاع الطاقة التقليدية بطبيعة الأمر شكل العنصر الرئيسي لسياسات الإصلاح هذه فضلا عن كونه عرف انفتاحا كبيرا على الشراكة الأجنبية ،غير أننا إذا تفحصنا بيانات الاستثمار للشركة سونطراك والتى تعتبر أهم شركة نفطية في الجزائر ونظرا لملكيتها العمومية فهي تعبر بالضرورة عن توجهات السياسة الإقتصادية الكلية للجزائر فإننا نجد تفاوتا كبيرا في الاستثمار بين الفروع والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم 2 يوضح : مجموع استثمارات شركة سونطراك على فروع الطاقة التقليدية خلال سنتي 2012-2013

الفروع	2012 مليار دولار	%	2013 مليار دولار	%

التنقيب والاستكشاف -سونطراك بإمكانياتها الخاصة -بالتعاون مع الشركاء الاجانب	7.531 4.027* 3.504*	72.34 38.68 33.65	6.315 4.041* 2.274*	68.25 43.67 24.57
البتروكيمياء	-	-	-	-
التكرير	2.089	20.06	2.014	21.76
النقل	0.721	6.92	0.877	9.47
المقرات	0.069	0.66	0.046	0.49
المجموع	10.410	100	9.252	100

المصدر :التقرير السنوي لشركة سونطراك 2013.

الشكل رقم 2: يوضح الدائرة النسبية المجسدة لحجم الاستثمارات للفروع لسنة 2013

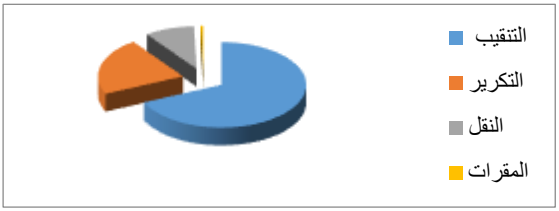

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

رغم أن الإحصائيات حديثة وجاءت بعد فترة زمنية بعيدة نوعا منا عن فترة الإصلاح كما أنها تزامنت مع وفرة مالية جيدة لدي شركة سونطراك ،غير أننا نلاحظ أن حالة اللاتوازن لا تزال قائمة وهي بنفس النسب تقريبا مع فترة السبعينات من حيث سيطرة فرع التنقيب والاستكشاف على نسبة 70 % من مجموع استثمارات الشركة كما أنه يشكل 100%من الاستثمارات المختلطة بينها وبين الشركات الأجنبية مع تراجع فرع التكرير إلى 20 % بينما فرع النقل لا يزال ضعيفا وقريبا مما تخصصه الشركة لبناء المقرات الإدارية رغم أننا نعرف أهمية هذا الفرع ،خاصة وان شركة سونطراك أنشأت في بداية الأمر لتتكفل فقط بهذا القطاع نظرا لعزوف الشركات الاجنبية عن الاستثمار فيه،وها نحن اليوم نلاحظ أن شركة سونطراك هي الأخرى لا تستثمر في هذا الفرع رغم أنه يعتبر العامل الرئيسي لها للتغلغل في الأسواق البعيدة خاصة دول جنوب شرق آسيا ودول امريكا اللاتينية وكذا ربطها بالسوق البريطانية ،كما نلاحظ تهميش كلي لفرع البتروكيمياء أي تخلى سونطراك عنه رغم أنه يشكل مستقبل قطاع الطاقة التقليدية في الجزائر[6] .

ب:أسباب عدم تنوع قطاع الطاقة التقليدية :

من خلال التشخيص السابق لقطاع الطاقة التقليدية لاحظنا أن مبدأ اللاّتوازن يشكل أهم عقبة أما تنوع القطاع وذلك لسببين رئيسين هما:

- ✓ رغبة السلطات في تحصيل أكبر قدر من التمويل اللازم لبرامجها التنموية والتي لا تحدث إلا من خلال رفع الانتاج من المحروقات الخام وكذا الغاز الطبيعي الموجه للتصدير هذا ما نعكس على استثمارات شركة سونطراك في فرع التنقيب والاستكشاف والذي يشمل الانتاج الخام ،و يبرر عدد الاكتشافات المحققة خلال الفترة 2010-2014 والتي تعد الأكبر في منطقة الأوابك[7] والجدول التالي يقدم لنا مقارنة مع كل من السعودية والإمارات وقطر خلال هذه الفترة ،غير أن الملاحظ أنه لم يقابل هذه الاكتشافات زيادة ملحوظة في الانتاج نظرا لكون هذه الاكتشافات ليست من الحجم الكبير :

جدول رقم 3:يوضح عدد الاكتشافات في مجال النفط خلال الفترة 2000-2014

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الجزائر	14	10	08	12	15	59
السعودية	4	1	1	0	0	6
الإمارات	1	0	0	0	0	1

المصدر: التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015،بتصرف من الباحث، ص20.

الجدول رقم 4: يوضح الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام في بعض الدول الوحدة :مليار برميل

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	264.5	265.4	265.9	265.8	265.8
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8

المصدر: التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015،ص8،بتصرف من الباحث.

من خلال كلا الجدولين يتضح لنا أنه رغم التوجه الكبير لفرع الاستكشاف والتنقيب إلا أن 59 اكتشاف لم ترفع الإحتياطات المؤكدة للجزائر وهو ما يبين الفرصة الضائعة لقطاع الطاقة التقليدية نتيجة تهميشه لعدة فروع لو تم استثمار نصف المبلغ الذي وجه للاستكشاف لقدمت نتائج أكثر مردودية وفعالية ،إذن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة التقليدية خاصة النفط والغاز كمصدر رئيسي لتراكم رأس المال شكل معوقا حقيقا أمام تنوع القطاع .

- ✓ شجع شركات النفط الأجنبية المستثمرة في الجزائر والتي يظهر من كل المعطيات التي تقدمها التقارير المختصة أنها تستثمر فقط في مجال الاستكشاف والتنقيب والإنتاج الموجه للتصدير نظرا لما لهذا الفرع من أرباح كبيرة يدرها عليها ،كما أنها لا ترغب في إقامة شراكة حقيقية في باقي الفروع خاصة فرع

التكرير و البتروكيمياء نظرا لفقدانها الثقة في الشريك الجزائري(نتيجة عملية التأميم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي) وتخوفها المستمر من مناخ الاستثمار في الجزائر ،كل هذه العوامل دفعت بها لحصر نشاطها في الفرع سابق الذكر وبالتالى عدم تطور باقى الفروع ،وهذا يعتبر السبب الرئيسي الثانى لعدم تنوع قطاع الطاقة التقليدية.

ثانيا :تحديات قطاع الطاقة التقليدية نتيجة عدم تنوعه :

إن عدم تنوع قطاع الطاقة التقليدية أبرز عدة تحديات ،أصبحت ترهن مستقبل الشركات العمومية الكبري التى تعمل به كما وضعت الصادرات الجزائرية من منتجات هذا القطاع تحت ضغط شديد من المنافسة الدولية ،فضلا عن تحول هذا القطاع في عدة جوانب إلى أهم قطاع مستنزف لاحتياطي الصرف نتيجة الواردات المرتبطة به و المتعلقة بالفروع المهمشة سابقا ،و فيمايلي نتناول أهم هذه التحديات :

أ–ارتفاع الطلب المحلى على المنتجات الطاقوية التقليدية وتغطية جزء منه بالاستيراد:

يعرف الطلب المحلى على منتجات الطاقة التقليدية تزايدا مستمرا لعدة أسباب خاصة ما تعلق منها بالحركية الإقتصادية مع فتح المجال للقطاع الخاص ،فضلا عن تحسن الظروف المعيشية للسكان[8] وتحسن دخلهم[9] و الجدول التالى يوضح هذا الارتفاع:

الجدول رقم 05 : يوضح تطور الطلب المحلى على منتجات الطاقة التقليدية الوحدة :ألف برميل في اليوم أو ما يعادله.

الطلب على المنتج	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالى الطاقة	943.3	991.6	1002.5	1017.6	1073.8
النفط	481.1	468.0	420.3	416.2	425.8
الغاز الطبيعى	455.2	517.0	575.6	595.2	641.7
الطاقة الكهرومائية	0.1	0.6	0.7	0.2	0.3
الفحم	8.3	6.9	6	6	6
المشتقات النفطية	310.5	32.9.1	351.9	386.7	393.2
غاز البترول المسال	60.6	63.9	63.2	65	61
الكيروسين	0	0	0	0	0
الغازولين	59	67.3	76.4	81	87
وقود الطائرات	10.2	10.3	11.1	11.3	11.7
زيت الغاز الديزل	163.4	174.5	187.2	212	216
زيت الوقود	0	0	0	5	4
المشتقات النفطية الأخرى	17.2	13.2	13.9	12.4	13.5

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على معطيات متنوعة من التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015.

من خلال الجدول يتضح لنا الارتفاع المتزايد للطلب على مختلف المنتجات الطاقوية التقليدية ولو بصفة متفاوتة من منتج إلى آخر لكنها متزايدة في جميع السنوات و الأصناف،إن هذا الارتفاع في الطلب خاصة في المنتجات البتر كيميائية قابله ارتفاع في الواردات من هذه المنتجات نتيجة عجز السوق المحلية عن تلبيتها وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 06:يوضح تطور الواردات من المشتقات النفطية الوحدة ألف برميل في اليوم

الواردات	2010	2011	2012	2013	2014
المشتقات النفطية	18.1	41.5	89.8	102	55

المصدر :التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015.

من خلال الاحصائيات التي يوضحها هذا الجدول يتبين أن نسبة الزيادة في الواردات من المشتقات النفطية بين سنة 2010 و سنة 2013 بلغت 563.53 % لتنخفض سنة 2014 إلى 303.86 % إننا لا نتحدث عن زيادة برقم أو رقمين إنما زيادة بثلاثة ارقام وهو ما يعبر عن العجز الكبير الذي أصبحت تعرفه الجزائر في مجال البتروكيمياء وهذا نتيجة تهميش القطاع من الاستثمارات طيلة الفترات السابقة مما جعل الجزائر مستورد صافي لهذه المنتجات.

ب–فقدان بعض الأسواق الخارجية التقليدية للمنتجات الطاقة الجزائرية نتيجة ضعف هياكل النقل :

نظرا للمنافسة الدولية الشديدة في مجال المنتجات الطاقوية التقليدية أصبحت الجزائر مهددة بفقدان العديد من الأسواق الخارجية التي كانت مسيطرة عليها ولعل أهم هذه الأسواق السوق الأوربية (تصدير الغاز الطبيعي)،وأسواق دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية ،سنغفورة)[10] لكن السؤال المطروح :**ما هو سبب فقدان هذه الأسواق** ؟،والإجابة ببساطة هي ضعف وسائل النقل وقنوات النقل الضرورية للمنافسة خاصة في مجال الغاز والغاز المسال نظرا لحجم الاستثمارات التي يقوم بها كل من روسيا عن طريق مد خطوط أنابيب جديدة في عدة اتجاهات أوربية عن طريق تركيا وآسيوية من جهة الصين ،بالإضافة إلى المنافسة القطرية عن طريق أسطول بحري مهم بإمكانه توفير هذه المواد الطاقوية إلى أي نقطة في العالم وبالأحجام المطلوبة ،ونظرا لإهمال شركة سونطراك لفرع النقل خلال الفترات السابقة فإن الأسطول البحري الجزائري الخاص بنقل المنتجات الطاقوية وكذا شبكات قنوات نقل المحروقات لم تعد تفي بغرض المنافسة القوية ولم تكن لها توجهات إضافية و فيمايلي نتناول جدولا يوضح عدد ناقلات النفط ومقارنتها مع بعض الدول العربية :

الجدول رقم 07 :يوضح تطور عدد ناقلات النفط الخام في عدد من الدول العربية

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014

الجزائر	1	1	1	1	1
السعودية	35	32	20	23	23
الإمارات	13	13	13	13	19
قطر	6	6	6	6	5

المصدر :التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015.بتصرف من الباحث.

من الجدول نلاحظ الضعف الشديد للأسطول البحري في مجال النفط الخام وهو ما من شأنه الحد من القدرة على تصدير النفط الجزائري خارج الأسواق المربوطة بقنوات أو لجوء شركة سونطراك إلى كراء الناقلات وهو ما سيترتب عنه تكاليف وأعباء إضافية ،أما الجدول التالي فيوضح عدد ناقلات الغاز :

الجدول رقم 08:يوضح عدد ناقلات الغاز وحمولتها خلال سنة 2014 لبعض الدول العربية الوحدة :ألف متر مكعب

البلد	عدد ناقلات غاز البترول المسال	الحمولة	عدد ناقلات الغاز الطبيعي المسال	الحمولة	إجمالى العدد	إجمالى الحمولة
الجزائر	08	324	9	1073	17	1397
السعودية	–	–	–	–	–	–
الامارات	1	9	8	1096	9	1105
قطر	4	328	29	5610	33	5938

المصدر :التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015.بتصرف من الباحث.

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تملك اسطولا بحريا مقبولا من الناقلات في مجال الغاز لكن بالمقارنة مع دولة منافسة في هذا المجال وهي دولة قطر يظهر الفارق في حجم الاستثمار في هذا الفرع خاصة في شعبة الغاز الطبيعي المسال حيث تتجاوز قدرتها على النقل 5 مرات القدرة الجزائرية وهذا عامل مهم في مجال المنافسة الدولية ،أما الجدول اللاحق فيوضح حجم شبكة النقل عن طريق القنوات:

الجدول رقم 09 :يوضح شبكات نقل المحروقات خلال سنة 2014 لبعض الدول العربية الوحدة :الميل

البلد	شبكة أنابيب النفط الخام		شبكة خطوط المشتقات النفطية		شبكة أنابيب الغاز الطبيعي	
	العدد	الطول	العدد	الطول	العدد	الطول
الجزائر	5	1989	9	378	16	5878
السعودية	36	3140	7	716	24	2289
الامارات	27	1239	3	78	8	472
قطر	14	528	4	257	38	3078

المصدر :التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015.بتصرف من الباحث.

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تملك شبكة نقل متوسطة في مجال النفط الخام والمشتقات النفطية عكس شبكة الغاز الطبيعي ،غير أنه لابد أن نؤكد على أن الجزائر ورثة عن المستعمر الفرنسي شبكة لا بأس بها من الخطوط النفطية ممتدة إلى تونس وكذا بعض المصافي في البلاد وبالتالي يمكن القول أن شركة سونطراك والتي أنشأت في بادئ الأمر لهذا الغرض[11] ،عرفت تراجعا عن الاستثمار في هذا المجال مقابل التوسع في مجالات أخرى وهو ما جعل مثلا شبكة النقل للغاز الطبيعي في دولة ذات مساحة تتجاوز 2 مليون كيلومتر مربع ،قريبة من شبكة الغاز لدولة قطر التي تعد مساحتها جد ضيقة وهو ما يدل على ضرورة توجيه نسبة أكثر من الاستثمار لهذا الفرع.

ثالثا:فرص التنويع في قطاع الطاقة التقليدية: إن تناولنا لمجموع العوامل المعيقة لتنوع قطاع الطاقة التقليدية يعطينا نظرة واضحة عن الفرص وآفاق التنويع ،حيث أن تجنب الأخطاء السابقة هو أهم خطوة للتقدم للأمام ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهم فرص التنويع فيمايلي :

أولا :مزيد من التثمين لما هو موجود عن طريق التحول نحو أكثر تصنيع للنفط والغاز :

نقصد بتثمين ما هو موجود الإقرار بأن إحتياطيات الجزائر المؤكدة من النفط والغاز هي في حدود مقبولة[12] وبإمكانها تحفيز النمو الإقتصادي في الأمدين القصير والمتوسط وحتى الطويل (أكثر من 20 سنة)،وهي قادرة على البقاء أكثر لكن وفق آلية محددة مبنية على تجنب التصدير المكثف للنفط الخام والغاز الطبيعي والانتقال إلى عملية التصنيع المرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي ،يظهر للقارئ أن هذا الأمر بديهي وأن الجزائر منذ المراحل الاولى للإستقلال وهي تعتمد على هذا النمط خاصة وأن السياسة الإقتصادية المتبعة خلال فترة الإقتصاد المخطط وضعت التكرير و البتروكيمياء ضمن أهم أقطاب النمو التي سيعتمد عليها لإرساء مبدأ التصنيع في الجزائر كنمط لإحداث التنمية [13]غير أن المتتبع لآلية تنفيذ تلك السياسة يجد أن القائمين عليها وفي ظل اعتمادهم على قطاع الطاقة التقليدية كمصدر لتراكم رأس المال اهتموا بتصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام وركزوا استثمارات الدولة على باقي القطاعات الصناعية كالحديد و الالكترونيك و الميكانيك [14]إذن فإن الصناعة في مجال الطاقة التقليدية لم تحض بالأولوية و استمر هذا الحال مع مرحلة التحول الإقتصادي وصولا إلى يومنا هذا وقد كنا شخصنا بعض المعطيات المرتبطة بهذا الجانب في الفروع السابقة ،والسؤال المطروح الآن :**كيف يمكننا تطوير مجال التصنيع في قطاع الطاقة التقليدية ؟وهل تعتمد على مفهوم إحلال الواردات[15] أم أنها ستكون موجهة للتصدير** ؟.إن الإجابة على هذا السؤال تعيدنا إلى بعض المعطيات السابقة التي تناولناها ومنها مؤشر استثمار شركة سونطراك في مجال البتروكيمياء خلال السنوات الحالية وحتى السنوات اللاحقة حيث لاحظنا عدم تخصيص أي مبالغ مالية لهذا الفرع وبالتالي فإن شركة سونطراك من خلال فروعها

(خاصة نفطال)لا تعطي أهمية استثمارية له ،كما لاحظنا أن الشركات الأجنبية تستثمر فقط في الاستكشاف و الانتاج وهي لا ترغب في الاستثمار في هذا الفرع لعدة اعتبارات ،ومن هنا فإن فتح الاستثمار في هذا الفرع أمام القطاع الخاص المحلى يعد ضرورة قصوى ،خاصة في ظل الوفرة المالية والملاءة المالية التى تتمتع بها عدة شركات خاصة عاملة في الجزائر ذات رأس مال وطنى ،أما فيما يتعلق بتوجيه الانتاج نحو السوق الداخلى أو الخارجي فمن وجهة نظرنا أن أكبر خطئ قد تقع فيه هذه الآلية هو حصر هذه الاستثمارات في الحاجات الوطنية فقط مع توفير نوع من الحمائية لها في هذا المجال ،مما قد يوجد سوقا احتكارية و يفقد هذه الاستثمارات تنافسيتها الدولية وهنا يجب ترك المجال واسعا أمام هذه الشركات للمنافسة والاستثمار في منتوجات ذات ميزة نسبية في الجزائر نظرا لتوفر المواد الخام ،مع فتح السوق المحلية للمنتجات الخارجية ،مما يدفع الشركات المحلية للبحث عن أسواق خارجية جديدة ،فضلا عن تحكمها في عامل الجودة والسعر و فيمايلي نقدم عددا من منتوجات التصنيع في مجال الطاقة التقليدية التى يمكن توجيه الاستثمار المحلى نحوها :

أ-المشتقات النفطية :الشكل التالي يوضح لنا قدرة الجزائر على انتاج المشتقات النفطية بالمقارنة مع بعض الدول العربية

لسنة 2014:

الشكل رقم 3:مقارنة حجم انتاج المشتقات النفطية لسنة 2014 مع بعض الدول العربية و/ألف برميل في اليوم

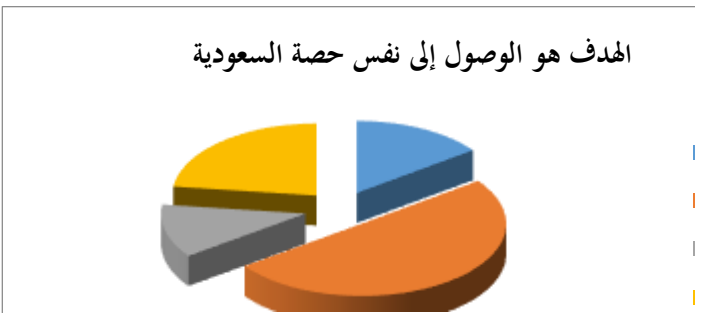

المصدر :من إعداد الباحث ،اعتمادا على التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015،ص 44.

من خلال المعطيات التى يقدمها لنا هذا الشكل نلاحظ أن حصة الجزائر هي تقريبا مساوية لحصة مصر رغم أنها دولة لا تملك موارد نفطية كبيرة غير أنها طورت قطاعا صناعيا في مجال المشتقات النفطية مكنها من منافسة حتى الدول النفطية العربية الأخرى وبالتالى فإن فتح المجال للاستثمار في هذا القطاع في ظل الميزة النسبية التى نملكها من حيث توفر الموارد الاولية يجعل الوصول إلى هدف تحقيق نفس حصة السعودية جد ممكنا .

ب – الغازولين والكيروسين ووقود الطائرات : باستخدام مؤشرات سنة 2014 لإنتاج كلا المادتين نؤكد مرة أخرى أن الهدف هو نفسه أي الوصول إلى نفس حصة السعودية على الأقل :

الشكل رقم 04: مقارنة حجم انتاج الكيروسين ووقود الطائرات والغزولين لسنة 2014 مع بعض الدول العربية و/ألف برميل في اليوم

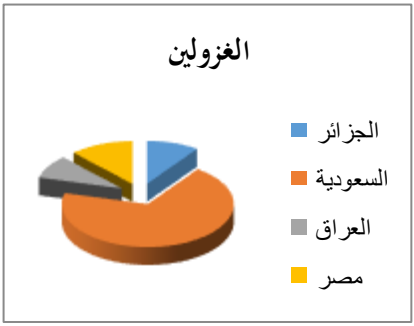

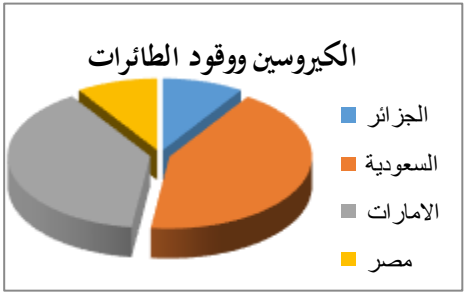

المصدر :من إعداد الباحث،اعتمادا على التقرير الإحصائي لمنظمة الأوابك 2015 ،ص 50.52 .

ج–زيت الغاز و الديزل وزيت الوقود:

بنفس الطريقة وباستخدام مؤشرات سنة 2014 والتي توضح لنا إنتاج كل دولة من هذه المواد يبقى الهدف دائما نفسه وهو الوصول على الأقل إلى نفس حصة السعودية في السوق:

الشكل رقم 05 مقارنة حجم انتاج الكيروسين ووقود الطائرات والغزولين لسنة 2014 مع بعض الدول العربية و/ألف برميل في اليوم

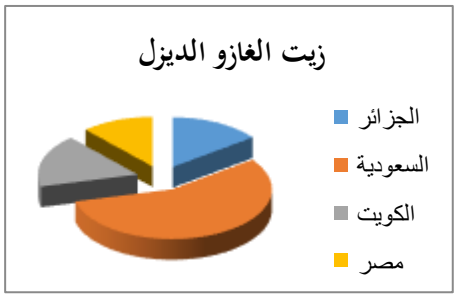

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على التقرير الاحصائي لمنظمة الأوابك 2015 ص 54،56 .

د-إنتاج المشتقات النفطية الاخرى وتتضمن النافثا ،الأسفلت ،زيوت التزييت وأخرى:بنفس الطريقة ونفس المعطيات نجد أن الهدف هو على الأقل الوصول إلى نفس حصة السعودية في السوق :

الشكل رقم 06 :مقارنة حجم انتاج المشتقات النفطية الأخرى لسنة 2014 مع بعض الدول العربية و/ألف برميل في اليوم

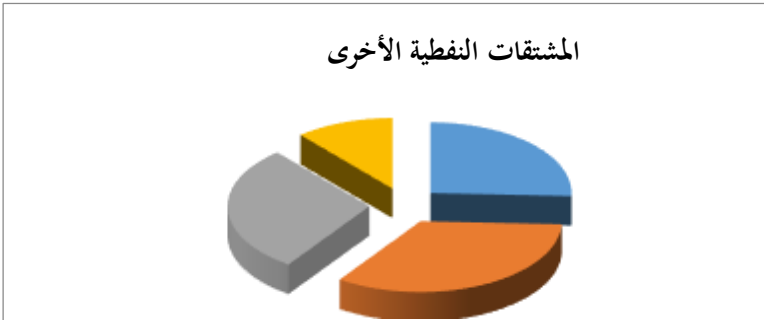

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على التقرير الاحصائي لمنظمة الأوابك 2015،ص58.

ثانيا :الاستغناء عن استخدام موارد الطاقة التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية :

إن الفرصة الثانية لتنويع قطاع الطاقة التقليدية هو ضرورة التفكير في الاستغناء عن موارد النفط و الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية ،وذلك باستخدام الموارد المائية والرياح ،ونظرا لكون جميع الاستثمارات العمومية تعتمد على الطاقة الحرارية فإن هذا الفرع من الطاقة يجب تشجيعه عن طريق الاستثمار الخاص المحلى ،وفق نفس الشروط السابقة التى ذكرناها ،مع خصوصية توفير بعض الدعم الناجم عن تشجيع المنظمات الدولية لمثل هذه الاستثمارات والهدف المنشود على الأقل هو تحقيق مستويات مماثلة لإنتاج الدول المغاربية أو مستويات إنتاج السعودية من هذا النوع من الطاقة والجدول الآتى يوضح ذلك :

الجدول رقم 10:يوضح مقارنة قدرات التوليد المركبة حسب نوع التوليد بين الجزائر وبعض الدول العربية

الوحدة:ميجاوات

البلد	حراري				إجمالى المحطات الحرارية	مائي	رياح وشمس	الإجمالي
	ديزل	غازي	بخاري	دورة مزدوجة				
الجزائر	325	8494	2453	4314	15568	228	161	15957

المغرب	220	1230	600	850	2900	1770	3342	8012
السعودية	1911	24527	16782	6899	50119	0	15388	65507

المصدر:التقرير الاحصائي لمنظمة الاوابك 2015 ، ص143 ،بتصرف من الباحث.

من خلال الإحصائيات التي يتضمنها هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر تنتج أكثر من 97 %من قدرات توليد الطاقة الكهربائية من خلال المحطات الحرارية ،التي تعتمد على المنتجات النفطية والغازية للتوليد ،وهذا يترتب عنه استهلاك متزايد للموارد ذات طبيعة غير متجددة كلما عملنا على رفع قدرات توليد الطاقة ،غير أنه من خلال استبدالها بمحطات مائية أو هوائية أو شمسية فإن هذا سيمكننا من توجيه المدخلات النفطية سابقة الذكر إلى فروع أخرى ،مع المحافظة على البيئة واستخدام موارد ذات استدامة ، وهذا في المتناول ،حيث أن المغرب الشقيق طور قدراته من المولدات الهوائية الشمسية لتنتج 41.71 %من مجموع الطاقة المولدة ،فضلا عن استخدام مورد المياه لينتج 22.09 %من الطاقة المنتجة ،وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع ما تنتجه الجزائر من كلا الموردين مجتمعين (أقل من 3 %) ،إذن الهدف في المدى القصير والمتوسط هو تحقيق 45 %من الطاقة المنتجة من موارد هوائية وشمسية ومائية ،أما إذا قارنا حالة الجزائر بحالة السعودية فنجد أن إنتاج السعودية من الطاقة يتجاوز إنتاج الجزائر ب 312.93 %وهي نسبة كبيرة جدا ،غير أن اللافت للانتباه ،هو أن توليد الطاقة من الموارد الهوائية والشمسية يبلغ في السعودية نسبة 23.49 %وبنفس مقدار ما تنجه الجزائر من جميع الموارد ،مما يظهر أن حجم الاستثمار في توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر لا يزال بعيدا عن المستويات المطلوبة ولا يمكنه تغطية الطلب المحلى الصناعى المتزايد إلا من خلال فتح المجال أمام الاستثمار المحلى ذو الرأس مال الوطنى في هذا المجال للوصول في الأجل الطويل إلى زيادة بمقدار 300 %تلعب فيها الطاقات الهوائية والشمسية والمائية أكثر من 75 % وهو أمر ضروري لتجنب استهلاك كبير للموارد النفطية والغازية المحدودة أصلا.

خاتمة :

لقد تطرقت في مقالي هذا إلى أهم العراقيل التى حالت دون تنوع قطاع الطاقة التقليدية وأكدت أن المشكل في الإطار الفكرى الذي يحكمه مبدأ اللاتوازن بين الفروع ،فضلا عن تحديد الأهداف في الأجل القصير لمجارات الدورات الإقتصادية ذات حالات الرواج تتبعها أزمات في الغالب ،مما ترتب عنه استخدام مفرط لقطاع الطاقة التقليدية كمصدر لتراكم رأس المال ،ونجم عن عدم التنوع هذا عدة معوقات ،لخصناها في التزايد الكبير للطلب المحلى على هذه الموارد مما أدى إلى اللجوء في حالات عدة إلى التموين الخارجي ،وهو ما أحدث نوعا من الفكرة العكسية فبدل أن تكون هذه الموارد مصدرا لتحصيل العملة الصعبة من خلال التصدير تحولت

إلى مرهق للميزان التجاري ،من خلال عمليات الاستيراد ،أما العامل الثاني فتمثل في المنافسة الدولية القوية ونحن في دراستنا هذه اقتصرنا فقط على دول الأوابك ولم نتطرق إلى باقي دول مثل منظمة الأوبك أو حتى الدول خارج الأوبك وكلما توسعنا أكثر يظهر أن حجم المنافسة الدولية يزداد ،غير أنه يتجه في وجهة واحدة وهي تضييق الخناق على المنتج الجزائري خاصة في ظل ضعف وسائل النقل و الشبكات اللوجيستيكية ،وبعد التطرق لكل هذه العوامل كان لابد من تشخيص الآفاق والفرص والتي حددناها في مجالين هما :

- ❖ مزيد من التثمين لما هو موجود عن طريق التحول نحو أكثر تصنيع للنفط والغاز
- ❖ الاستغناء عن استخدام موارد الطاقة التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية

وأكدنا في هذه الدراسة على أن كلا المجالين لابد أن يتم فتح الاستثمار فيهما للقطاع الخاص المحلي ذو رأس المال الوطني مع عدم تقديم سوق احتكارية له أي التخلي عن فكرة إحلال الواردات ليكون أكثر تنافسية .

---

[1] –نموذج النمو المتوازن و نموذج النمو غير المتوازن كلا النموذجين يؤمنان بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال المخططات التنموية أو ما سمي بالقوة الدافعة ، إلا أنهما يختلفان من حيث أي القطاعات تعطي له الأولوية حيث يرى نموذج النمو المتوازن بأن القوة الدافعة لابد أن توجه للمناطق المتخلفة في الدولة من خلال تشكيل نسيج صناعي كبير لإنتاج السلع الاستهلاكية مع إعطاء الأهمية للأثر المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الفلاحي من حيث أن رفع إنتاجية القطاع الفلاحي تؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي تحسن أداء القطاع الصناعي ويرجع ذلك للأثر التبادلي بين كل القطاعات الاقتصادية و رغم اتفاق رواد النموذج اللامتوازن مع هذه الفكرة وكذلك فكرة القوة الدافعة إلا أنه يختلفون مع النموذج السابق من حيث إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي المنتج لسلع التجهيز ليكون هو القاطرة للنمو من خلال الأثر المحرض الذي تولده مخرجاته على باقي القطاعات خاصة القطاع الفلاحي .

[2] –تطور هذا النموذج على يد الخبير الإقتصادي G.Destanne de Bernis وقبله François Perrou والذي طرح فكرة أقطاب النمو والمتمثلة أساسا في إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة خاصة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية و البتروكيمياء ضمن أي برنامج تنموي والتي تتولى إنتاج سلع التجهيز لتكون مدخلات للقطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي ،وهذا ما يطلق عليه بالأثر المحرض .

[3] –لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : عبد اللطيف بن أشنهوا ،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1982،ص90،91،92

[4] –خبير اقتصادي واضع نموذج الصناعات المصنعة المنفذ في الجزائر وصاحب فكرة اقطاب النمو التي طورها على يد أستاذه François Perrou

[5] –لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الثانى ،الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1999.

[6] – أنظر التقرير السنوي لشركة سونطراك 2013.

[7] –تشمل منظمة الأوابك الدول التالية: الامارات،البحرين،تونس،الجزائر ،السعودية،سورية،العراق،قطر،ليبيا،الكويت،مصر.

[8] –أنظر تقارير الديوان الوطنى للإحصاء

[9] –أنظر تقارير الديوان الوطنى للإحصاء

[10] –تقرير شركة سونطراك السنوي 2006 و 2013

[11] – لمزيد من التفصيل أنظر:حاج قويدر عبد الهادي ،الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009 دراسة تحليلية ،ماجستير غير منشورة ،جامعة وهران،2012 ، ص36،37.

[12] –أنظر التقرير الإحصائي لمنظمة الاوابك 2015، جدول الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام ص 08 و جدول الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي ص 14 .

[13] – توجد ثلاث استراتيجيات تنموية هي:استراتيجية الاقتصاد المفتوح ونموذج التنمية المعتمدة على التصنيع ،ونموذج التنمية المعتمدة على الزراعة.

[14] –يمكن الرجوع إلى عبد اللطيف بن أشنهوا مرجع سابق الذكر.

[15] –هو أحد النماذج المتضمنة ضمن نموذج التنمية عن طريق التصنيع ويقصد به إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المستوردة ويقوم هذا النموذج في المرحلة الاولى بالتركيز على المنتجات الاستهلاكية التى توفر لها عدة مزايا تحميها من المنافسة الخارجية وعند حدوث فرص الاحلال يتم الانتقال للمرحلة الثانية وهي التصدير.